موقف لبنان من حلف بغداد

م. عطية مساهر حمد أ. م. د. سامي صالم الصياد

المقدمة

كانت الحرب الباردة في قمة عنفوانها حينما شملت أنحاء متعددة من العالم مما دفع الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية إلى مراجعة سياسة الاحتواء[١](Containment policy) ، ووضع إستراتيجية عسكرية جديدة لمواجهة أي هجوم أو اعتداء قد يقوم به المعسكر الشيوعي في أي منطقة من العالم، من هنا كان على الولايات المتحدة الأمريكية أن تنشئ قواعد عسكرية جوية في الدول القريبة من الاتحاد السوفيتي لغرض التحسب من أي هجوم طارئ قد يحصل من قبل الدول الشيوعية أو ما يسمى المعسكر الشرقي، وإقامة حزام أمان بين الشرق والغرب يمتد من تركيا إلى المحيط الهندي .

كما وشهد الوطن العربي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تبدلاً كبيراً في شكل الصراع الذي كان يجرى في المنطقة العربية ، فقد استقلت عدد من دوله ، وانهارت قوة المانيا وايطاليا ، وضعفت مكانة بريطانيا وفرنسا ، وصارتا تسمى بالاستعمار القديم ، بينما ظهر الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأميركية كقوة جديدة على مسرح الأحداث ، إذ ارتكزت سياسة الأخيرة على تحجيم قوة الروس في المنطقة ، ودعم (إسرائيل) ، فضلاً عن سعيها للحصول على النفط العربي بأسعار مخفضة ، وتبعاً لذلك تعرضت البلدان العربية لمختلف إشكال الضغط والتهديد من الدول الغربية .

وفيما كان حلف شمالي الأطلسي (N.A.T.O) قادر على تقديم الدعم العسكري للولايات المتحدة الأميركية، نجد أن بلدان الشرق الأوسط تقف على الحياد، فدفع ذلك الدول الغربية إلى إقامة حلف الدفاع المشترك في الشرق الأوسط ، لكن جهودهم باءت بالفشل، ويعود سبب ذلك إلى المعارضة المصرية من جهة، وإلى عدم إيجاد حل للصراع العربي (الإسرائيلي) من جهة أخرى ، الأمر الذي دعاها إلى إجراء تعديلٍ على إستراتيجيتها تجاه المد الشيوعي، ووجد ذلك عن طريق إقامة حلف دفاعي مع الدول المحيطة بالاتحاد السوفيتي.

ولتطبيق السياسة الدفاعية في الشرق الأوسط قام وزير الخارجية الأميركي (جون فوستر دالاس) John Foster Dallas[٢] في أيار ١٩٥٣ بجولة في المنطقة استنتج من خلالها ، أن معظم بلدان الشرق الأوسط أعربت عن خشيتها من الدول الاستعمارية، ولاسيما بريطانيا وفرنسا، وهي حريصة جداً على استقلالها وسيادتها[٣].

أما فيما يخص الدول العربية فقد أعرب دالاس عن أمله بإيجاد حل مناسب لمسألة قناة السويس، وكذلك لقضية الصراع العربي (الإسرائيلي)، وأوضح فيما بعد أن الشعب العربي كان يخشى التوسع (الإسرائيلي) أكثر من التهديد الشيوعي، ومن ذلك فإن وجود حلف دفاعي في الشرق الأوسط ضد المعسكر الشيوعي هو احتمال مستقبلي أكثر مما هو احتمال فوري [٤].

زار دالاس بيروت إثناء جولته في الشرق الأوسط يوم ١٦ أيار ١٩٥٣ ، واجتمع بالرئيس كميل شمعون[٥]، ورئيس الوزراء صائب سلام[٦]، وتحدث الوفد الأميركي عن إمكانية انضمام لبنان إلى الحزام الدفاعي ضد التهديد الشيوعي ، إلا ان الجانب اللبناني ركز على الخطر (الإسرائيلي) مؤكداً " **بأن الخطر الجاثم في وسط الدار اشد اثراً وتاثيراً من الخطر البعيد ، ولو كان أقوى**"[٧] ، فأجاب دالاس " **إن اهتمام الولايات المتحدة الأميركية بهذه المنطقة من العالم هو الذي دفع به إلى**

القدوم إليها في أول زيارة يقوم بها"[٨] ، وفي نهاية اللقاء رفض الجانب اللبناني اتخاذ أي خطوة حاسمة في ذلك الاتجاه من غير التشاور والتنسيق مع سائر الدول العربية، لأدراك الرئيس كميل شمعون خطورة تورط لبنان في مثل تلك المشاريع العسكرية الغربية من غير أن تحظى بموافقة معظم الدول العربية أو بعضها[٩].

المو قف اللبناني من حلف بغداد:-

بدأت كل من (بريطانيا وفرنسا) في مطلع عام ١٩٥٤ بإنشاء الميثاق التركي – الباكستاني ليكون نواة لحلف الشرق الأوسط الجديد(١٠). فقد رحبت جريدة الحياة اللبنانية بذلك وعدت ، "**إن الميثاق التركي – الباكستاني يفتح باب التنظيم الدفاعي المرتقب في الشرق الأوسط منذ سنين، ولا بد أن يأتي دورنا عاجلاً أم آجلاً...**"(١١).

ظهرت إنباء على الساحة العربية بان العراق عازم على الدخول إلى الميثاق التركي – الباكستاني ، الأمر الذي دعا الجماهير العربية بالخروج في تظاهرات مناهضة لسياسة الغرب في المنطقة، ولاسيما الجماهير اللبنانية منددةٍ بالميثاق وبمحاولة الحكومة العراقية الانضمام إليه، فقد خرج الطلاب القوميون العرب في الجامعة الأميركية في بيروت، ضد الأحلاف الغربية ، وأصدروا بيان يوم ٢٧ آذار ١٩٥٤ جاء فيه: "**أيها الشعب العربي، تحاول الفئة الحاكمة في العراق أن تكبلك بقيد جديد أسمته هي حلفاً عسكرياً ....، والغريب في هذا الأمر أن تأتي قصة هذا الحلف في الوقت الذي يضغط الغرب فيه على مصر لإلغاء القيود المفروضة على السفن الذاهبة إلى (إسرائيل)، وفي الوقت الذي يقوم فيه اليهود بحشود عسكرية على حدود كل من سوريا والأردن ولبنان... وكما رفضت الدفاع المشترك بالأمس، سترسلها اليوم صرخة مدوية معلناً بأنك ستحطم بالقوة كل مشروع استعماري جديد...** "(١٢).

رافق ذلك الموقف موقف جمعية العروة الوثقى(١٣) ، بمؤازرة من الهيئات الطلابية في بيروت بتظاهرة سلمية احتجاجاً على عزم العراق الانضمام إلى الميثاق، قابلتها مذكرة في مجلس الوزراء تمنع التظاهر منعاً باتاً، ورفض وزير الداخلية الترخيص للتظاهر بحجة إن انضمام العراق إلى الميثاق مجرد إشاعات لأن السفير

العراقي نفى ذلك الخبر، لكن منظمي التظاهرة أصروا على إجرائها في موعدها المحدد، وقد أسفرت التظاهرة فيما بعد عن سقوط عدد من الجرحى وقتلَ الطالب حسان أبو إسماعيل من الحزب التقدمي الاشتراكي، وفي أثره أصدر اتحاد الأحزاب والهيئات بياناً حذروا فيه الحكومة من أي تعاقد مع الدول الكبرى، وشجب كل محاولة لجر لبنان والبلاد العربية إلى تلك التحالفات[١٤].

أثيرت في مجلس النواب اللبناني الأحداث التي رافقت التظاهرة في ٣٠ آذار ١٩٥٤، وشهدت نقاشاً حاداً وتناقضاً في الأفكار والآراء بين أعضاء المجلس حينما رفض رئيس الوزراء عبد الله اليافي[١٥]، ووزير الداخلية جورج الهراوي، التظاهرات بحجة منع الشغب، في حين دافع النائبان أحمد الأسعد وغسان التويني عن حق الطلاب بالتظاهر، وذكر أن المادة ١٣ من الدستور اللبناني سمحت بذلك، كما طالب النائب حميد فرنجية بتشكيل لجنة عليا للتحقيق في الحادث وتحديد المسؤوليات[١٦].

أما الموقف الرسمي فقد تبنى الرئيس كميل شمعون قضية درء الخلافات التي قد تحدث من جراء نوايا العراق من الدخول إلى الميثاق المذكور، وفي يوم ٦ آذار ١٩٥٥عقد اجتماعُ في القصر الجمهوري ببيروت برئاسته وحضور كلاً من وزير الإرشاد القومي المصري الصاغ (الرائد) صلاح سالم[١٧]، وسفير مصر في لبنان اللواء عبد الحميد غالب[١٨]، ووزير الخارجية السوري خالد العظم، ووزير الاقتصاد السوري السيد فاخر الگيالي، ورئيس أركان الجيش السوري الزعيم شوكت شقير، ورئيس وزراء لبنان سامي الصلح ووزير خارجيته الفرد نقاش[١٩]، وفي ذلك الاجتماع وجه سؤال من قبل فاخر الكيالي إلى الرئيس كميل شمعون عن رأيه في فيما إذا انظم العراق إلى الميثاق التركي- الباكستاني، وما يمكن أن يقدمه الميثاق من دعم عربي؟[٢٠].

أجاب الرئيس قائلاً : "**إن موقف لبنان هو موقف الوسيط في كل ظرف ينشأ فيه خلاف بين فريقين عربيين، أن يسعى دائماً إلى التوفيق، وقد حاولنا في الظرف الحالي أن نقوم بهذا الدور، وأن موقف لبنان من كل بلد من البلدان العربية هو موقف الصديق المخلص، نشأ الخلاف حول موقف العراق وكان لمصر رأي فيه لا ننتقدها عليه وسنحافظ دائماً على صداقتنا معها، كذلك لا ننتقد العراق ولا نرضى أن تمس علاقتنا به...**" ، وأضاف قائلاً: "**قلت للعراقيين أنهم أخطاؤا في الأسلوب الذي اتبعوه، وكان عليهم أن يستشيروا سائر البلاد العربية بل كان جديراً بهم أن يدعوها إلى اجتماع للبحث في الاتفاق الذي اعتزموا توقيعه**"(٢١).

وعن المسوغات العراقية لدخول الاتفاق أشار الرئيس كميل شمعون قائلاً : "**يقولون أنهم سلكوا هذا المسلك لأنهم كانوا مضطرين إليه نظراً لموقعهم الجغرافي ولوجود ست مائة إلف كردي على الحدود المجاورة لروسيا، وإن الاتفاق العراقي التركي لا يلحق بالعرب أي ضرر، والخلاصة أرى أن ندعو العراق إلى اجتماع نحصل فيه على بيان صريح منها عن موقفها... ويجب علينا خاصةً إلا نتخذ في هذا الجو المحموم قراراً يؤدي إلى فصلها... ليس العراق دولة خونة... وإنما أرجو أن تعالج القضية بحكمة. فالتاريخ سيسجل لنا أننا برغم العواصف قد حافظنا على رباطة جأشنا وحكمنا عقلنا**"(٢٢).

بعد إيضاح صورة موقف الرئيس كميل شمعون، عُقد اجتماع في اليوم التالي متمثلاً بالأشخاص أنفسهم، فضلاً عن الدكتور شارل مالك سفير لبنان في واشنطن، وتم الاتفاق على تأليف وفد لبناني – سوري – مصري مشترك للسفر إلى بغداد، لاستيضاح موقف الحكومة العراقية بشأن الميثاق ، وقد مثل لبنان في الوفد رئيس الوزراء سامي الصلح، ووزير الخارجية الفرد نقاش(٢٣).

أرسل الرئيس كميل شمعون برقية إلى أعضاء الوفد اللبناني ورئيس الوزراء سامي الصلح والوفد المرافق له إثناء تواجدهم في بغداد جاء فيها : " **في الوقت الذي تجتاز الجامعة العربية أعنف أزمة واجهتها في تاريخها، أقدر أنه من واجب الحكومات التي تمثلها بعثتكم إلى العراق أن تضع نصب أعينها مصلحة جميع الدول العربية والشرق الأوسط، وأن تماسك الجبهة العربية وتضامن دول الجامعة تمثل ضرورة أساسية... وأننا نشجع الأفكار التي بدأت في مشروع الاتفاقية التركية – العراقية، كما أننا نأخذ بعين الاعتبار الأفكار التي قامت ضد هذا المشروع، والمهم هو إيجاد حل يوفق بين وجهات النظر المختلفة... وفي حال عدم الوصول إلى حل في الوقت الحاضر أرجوكم أن تنقلوا إلى رئيس الحكومة العراقية ولأعضاء الوفد المرافق لكم الاقتراحات الآتية**[٢٤]:

أولاً: تأجيل توقيع الاتفاق التركي – العراقي لمدة أربعة أشهر، وهذه المدة كافية لإجراء مشاورات بين مصر والبلاد العربية من جهة، وتركيا والبلاد الغربية من جهة ثانية.

ثانياً: عقد اجتماع في بيروت لرؤساء حكومات مصر، والعراق، والبلدان العربية الأخرى يكون هدفه التحضير لعقد اجتماع عام في القاهرة .

نستنتج من طروحات الرئيس كميل شمعون والوفود المشاركة في محاولة عدول العراق عن رأيه في الانضمام إلى الميثاق ، تجلت بجانب كبير من اللين والدبلوماسية العالية ، وذلك لكي لا تخسر الدول العربية العراق من جراء إصراره على الدخول في الميثاق ، لان العراق من وجهة نظر عدد من الدول العربية يمثل العمق الاستراتيجي للأمة العربية ، وان تلك الطروحات لم تلق استجابة من قبل نوري السعيد رئيس وزراء العراق ، وكانت له مبرراته، فهو يجد في تحالفه مع تركيا وإيران وإقامة علاقة حسن جوار معهما سيجعل من العراق بلداً مستقراً ، وبالتالي

إتاحة الفرصة له لأن يكون في مقدمة الدول العربية، ذلك الطموح كان يجابهه طموح الرئيس جمال عبد الناصر قائد الاتجاه القومي الذي كان يسعى بدوره إلى تزعم العالم العربي.

لم تثنِ كل تلك المحاولات نوري السعيد واندفاعه عن تشكيل الميثاق المشترك، ففي يوم ١٣ كانون الثاني ١٩٥٥ صدر من بغداد بلاغ مشترك تركي – عراقي بتوقيع رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس[٢٥] (Adnan Mendres) ونوري السعيد رئيس الوزراء العراقي أعلنا فيه اتفاقهما على عقد الميثاق ودعوا الحكومات العربية للانضمام إليه[٢٦].

زار عدنان مندريس بيروت في اليوم التالي ، وعرض على المسؤولين اللبنانيين الميثاق الذي عقده في بغداد، وقد أظهرت المحادثات ميل الحكومة اللبنانية للموافقة على الاتفاق مع تركيا لتنظيم الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط، وكانت رؤى الحكومة اللبنانية بأن الميثاق من شأنه أن يدخل تركيا طرفاً في المشكلة الفلسطينية، وذلك مبني على أساس أن الميثاق يتضمن نصاً يبين استعداد الجيش التركي للاشتراك في رد أي عدوان يأتي من داخل المنطقة على إحدى الدول الموقعة على الميثاق، وكذلك سيحصل لبنان على مساعدات مالية من الولايات المتحدة الأميركية، وستعمل الأخيرة مع بريطانيا على تدريب الجيش اللبناني[٢٧].

إن الحكومة اللبنانية كانت قد طلبت من حكومة الولايات المتحدة الأميركية بعض المساعدات الاقتصادية عن طريق سفارتها في واشنطن ، إذ أجرى سفيرها شارل مالك اتصالات مع عدد من الساسة الاميركان بشأن طبيعة المساعدات، إلا ان الجانب الأميركي لم يعلن عن موافقته بشأن طلب لبنان ، وكان يراقب الموقف اللبناني من الميثاق العراقي التركي ، وحينها أدركت الحكومة الأميركية أن الرئيس كميل شمعون وعدد من الساسة اللبنانيين يميلون إلى السياسة الغربية، والى الميثاق

العراقي التركي ، لكن في الوقت ذاته تدرك ان هنالك ضغوطاً قوية من مصر والمملكة العربية السعودية وسوريا ، فضلاً عن القوميين المحليين في لبنان الذين يعارضون سياسة تركيا وإيران والعراق(٢٨) .

انطلاقاً من تلك الرؤية أعلن وزير الخارجية الفرد نقاش "**إن الحكومة اللبنانية تسعى إلى إقامة تعاون مثمر مع الحكومة التركية يهدف إلى تنظيم الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط، ولا ترى الحكومة اللبنانية مانعاً من تبادل الرأي مع الحكومات العربية بصدد المقترحات التركية**"(٢٩).

خشيت الدول العربية من جر لبنان إلى الالتحاق بركب الأحلاف، مما يؤدي إلى اختراق الجبهة العربية، ذلك التخوف دعا الرئيس جمال عبد الناصر إلى دعوة الحكومات العربية لعقد مؤتمر في القاهرة يوم ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٥ استمر سبع أيام اتخذ فيه قرار بعدم الانضمام إلى الميثاق العراقي – التركي، ولا يجوز لأي دولة عربية عقد حلف خارج ميثاق جامعة الدول العربية(٣٠).

تحفظ الجانب العراقي على تلك القرارات على لسان وزير خارجيته حينما صرح(٣١): "**إن العراق مع تأكيد التزاماته بميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الضمان يحتفظ بحق اتخاذ أي إجراءات إضافية من أجل سلامته**"(٣٢).

وأمام الإصرار العراقي اقترح الرئيس جمال عبد الناصر إلغاء معاهدة الدفاع المشترك لأنها أصبحت حبراً على ورق كما قال، وأضاف: "**أنني أصبحت مؤمناً بعد هذه الاجتماعات الطويلة إن هذا الموضوع قد فشل ولا أريد خداعكم... وإن ميثاق الجامعة ليس إلا اتفاقاً ثقافياً واقتصادياً ولا أقبل خداع الناس...**"(٣٣). وهنا جاء الموقف اللبناني، إذ أعلن الفرد نقاش: "**إن هذا الإلغاء له تأثير كبير على مستقبل البلاد العربية فأنها إذ عملت بهذه التدابير لا يبقى لها أي أمل في الحياة...**"، ثم أضاف نقاش فيما بعد "**فيما يتعلق بالتحفظ الذي صدر من العراق فإنه يجب علينا**

أن نميز بين الحاضر والمستقبل فيمكن للعراق وضع تحفظ مع الأتراك يتطلب من العراق أن يكتفي بهذا الاتفاق مع تركيا"(٣٤).

توصل المجتمعون إلى اتفاق بتشكيل وفد يمثل الدول العربية يتوجه إلى بغداد لإقناع الحكومة العراقية بالعدول عن رأيها تجاه الميثاق(٣٥)، وكان الوفد يتألف من رئيس الوزراء اللبناني سامي الصلح رئيساً، وعضوية كل من فيضي الأتاسي، وزير خارجية سوريا ووليد صلاح وزير خارجية الأردن وصلاح سالم، وزير الإرشاد القومي المصري، والتقى الوفد بالملك فيصل الثاني، ملك العراق والأمير عبد الإله ولي العهد ونوري السعيد رئيس الوزراء، ولكن نوري السعيد تمسك بموقفه، واستمر يكرر مبرراته في إقامة العراق للميثاق مما افشل مهمة الوفد العربي(٣٦).

حاول الرئيس كميل شمعون أن يؤجل إعلان الخلاف، فاقترح اجتماعاً بين الرئيس جمال عبد الناصر ونوري السعيد في لبنان لتسوية الأمر، إلا إن الرئيس جمال عبد الناصر رفض ولم يلبِ الدعوة(٣٧).

صرح النائب عن بيروت أميل البستاني في مؤتمر صحفي عقد يوم ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٥ إلى احتمالية الاتفاق مع تركيا قائلاً : "**لا شيء بيننا وبين تركيا إذ لا يوجد يهودي واحد في جيشها... فلا يجوز أن نتركها تتولى بمفردها الصراع مع (إسرائيل) ونصبح نحن في الوسط لتطبق علينا الكماشة... إن اتفاقنا مع تركيا أحسن عاقبة، لأن تركيا لم توصم بما وصمت به فرنسا وأمريكا وبريطانيا من التعامل مع اليهود والتأثر بهم...**"(٣٨).

تم توقيع الحلف بين العراق وتركيا يوم ٢٤ شباط ١٩٥٥ ، وانضمت إليه بريطانيا يوم ٥ نيسان ، وباكستان يوم ٢٣ أيلول ، وإيران يوم ٢٣ تشرين الأول ، وبعد توقيع ميثاق الحلف الذي أصبح يعرف بـ (حلف بغداد) من قبل الدول الأعضاء ، جاء موقف الولايات المتحدة الأميركية مؤيداً عن طريق البيان الذي

أصدرته وزارة الخارجية الأميركية ، جاء فيه: " **إن الميثاق التركي العراقي يعد مساهمة ايجابية في الدفاع عن الشرق الأوسط**"[٣٩]، إلا أنها لم ترغب بالانضمام المباشر إلى الحلف[٤٠].

لم ترتبط الولايات المتحدة الأميركية بشكل رسمي بالحلف، غير أنها في الواقع العملي كانت لها مشاركة كاملة عن طريق اشتراكها في عدد من اللجان ، وكانت تسعى جاهدةٍ إلى ضم عدد من الدول العربية ، ولاسيما لبنان الذي تجده الأقرب إلى الانضمام ، ويرحب بالمساعدات العسكرية والاقتصادية التي تأتي من الغرب ، وبعد أدانت الجامعة العربية للحلف واستهجانهُ فإن الحكومة اللبنانية لم تكن تجرؤ على الانضمام إليه ، بسبب تركيبته الاجتماعية السريعة التأثر بالتيارات الخارجية مما أحجمه من اتخاذ أي موقف على مستوى السياسة الخارجية الرسمية[٤١].

اجتاحت لبنان الشائعات، واختلفت الآراء في احتمال انضمام لبنان إلى حلف بغداد، فالبعض يجد لبنان بحاجة إلى السلاح، وهذا الحلف ضمان لتسليح لبنان، والبعض الآخر يجد فيه الفائدة المالية التي قد يجنيها إذا ما انضم إلى الحلف[٤٢].

فبرزت مجموعة تؤيد التحالف مع الغرب على أن يكون مباشراً من دون وساطة تركيا، وتضم هذه المجموعة بعض أركان السلطة وأحزاب لبنانية، وقد أكد حزب الكتائب اللبناني بأنه من الصعب على لبنان البقاء على الحياد، بل عليه أن ينحاز إلى المعسكر الغربي على أن يتم التحالف مباشرة، وأيد ذلك الرأي الحزب القومي السوري، وأوضح بأن الظرف الحالي هو الأنسب للتفاهم مع الغرب لحل مشاكله القومية[٤٣].

عارض آخرون الانضمام بشدة، ورفضوا سياسة الأحلاف، وتوج ذلك الموقف في بيان أذيع يوم ١٧ آذار ١٩٥٥ مبينين بأن سياسة لبنان ترتكز على عدم الارتباط بالأحلاف، ومطالبة الحكومة اللبنانية اتخاذ موقف صريح بعدم الدخول في

ذلك الحلف، وخرجت تظاهرات في بيروت، وعدد من مدن لبنان الأخرى ترفض الانضمام إلى الحلف[٤٤].

لم تكن التظاهرات الرافضة لدخول لبنان في الحلف هي السبب الوحيد الذي منع الرئيس كميل شمعون، ورئيس وزراءه سامي الصلح من الانضمام إلى الحلف ، وإنما التخوف من وجود العراق في الحلف، إذ خشيّ عدد من المسؤولين اللبنانيين من استغلال نوري السعيد الحلف لتحقيق مشروع وحدة الهلال الخصيب[٤٥]، وقد أكدت التقارير البريطانية السرية صدق نوايا نوري السعيد لإحياء تلك المشاريع[٤٦].

كانت رؤية الرئيس كميل شمعون هي أن مصلحة لبنان تكمن في إقامة نوع من التوازن بين محوري مصر والعراق، وأدى دور الوسيط بين المحورين للحيلولة دون تفاقم الانقسام العربي، الذي لا بد أن يترك آثاراً سلبيةً على وضع لبنان الداخلي، ويحرج موقف لبنان الرسمي إزاء الغرب[٤٧].

لم تستمر سياسة لبنان تجاه إقامة التوازن طويلاً، وذلك لتعاطف الرئيس كميل شمعون مع الجانب العراقي الموالي للغرب من جهة، وضعف إيمانه بسياسة عدم الانحياز التي تبنتها مصر من جهة ثانية، فعلى لبنان إذاً حسب اعتقاد الرئيس كميل شمعون أن يثق بضمانات الغرب ضد أي خطر يهدد كيان لبنان واستقلاله، وما دام العراق مع الغرب فلا خطر حقيقي على استقلال لبنان، من أي مشروع وحدوي هاشمي كان أو مشروع سوريا الكبرى أو مشروع الهلال الخصيب، والسير في ركاب المعسكر الغربي[٤٨].

وانطلاقاً من تلك الرؤية قام الرئيس كميل شمعون بزيارة أنقرة يوم ١ نيسان ١٩٥٥، وصدر بيان إثر الزيارة تضمن عبارة صريحة هي أن سياسة كلاً من لبنان وتركيا متطابقة على الصعيد الخارجي وأضاف قائلاً: "**إن تركيا تشكل خط الدفاع الأول عن الدول العربية**"[٤٩].

فسَّرت قوى المعارضة اللبنانية عبارة "**تطابق في السياسة الخارجية أنها تعبير عن موافقة لبنان الضمنية عن دخول حلف بغداد**"، وقد عزّز اعتقاد قوى المعارضة بذلك رفض الحكومة اللبنانية دخول حلف الدفاع العربي الذي رعته مصر[٥٠]، ليكون بديلاً عن حلف بغداد، الذي انضمت إليه المملكة العربية السعودية، وسوغ لبنان موقفه من عدم الانضمام إلى حلف الدفاع العربي بأنه لا يستطيع الانضمام إلى أي حلف لا تتخرط فيه جميع الدول العربية[٥١]، وأكد هذا الموقف رئيس لجنة الشؤون الخارجية حميد فرنجية إذ قال: "**لا حلف تركي ولا دخول بأحلاف أخر إلا بعد موافقة الجميع، ولكن لا نقبل بأن ينبذ العراق من المجموعة العربية، هذه سياستنا واضحة وصريحة لا غبار عليها ولا إبهام**"[٥٢]، كما أكد السيد الفرد نقاش وزير خارجية لبنان موقف لبنان من الحلف حين زار سوريا والتقى بوزير خارجيتها خالد العظم أن البيان التركي المشترك لا يعني أن لبنان قبلت الانضمام إلى الحلف[٥٣].

استمرت قوى المعارضة بموقفها المعارض للحلف وللحكومة اللبنانية على الرغم من التصريحات التي أدلى بها رئيس الجمهورية والوزراء وعدد من المسؤولين بأن لبنان لا يرغب بالانضمام إلى حلف بغداد، ولكن الميل الواضح من لدن رئيس الجمهورية كميل شمعون بتقوية علاقاته مع الغرب دفع تلك المعارضة للاستمرار في تبني موقفها المعارض، وقد وجه النائب الماروني أنطوان عريضة كتاباً يوم ١٥ نيسان ١٩٥٥ إلى رئيس الجمهورية طلب فيه اتخاذ موقف يتماشى مع المصلحة العربية، وعلى الحكومة اللبنانية أن تلتزم بعدم الانضمام إلى الأحلاف الأجنبية، أما إذا كان لابد من ذلك فليكن مباشرةً مع الدول الغربية، وبدون وساطة، وبشرط يضمن السيادة والاستقلال[٥٤].

كان للدعم الخارجي السعودي دور مهم في تأجيج الساحة اللبنانية ضد حلف بغداد، وذلك لأن المملكة العربية السعودية كانت تخشى تقوية النفوذ الهاشمي آنذاك

في العالم العربي، وساندت مصر في موقفها المعارض للحلف، وعملت بدورها على استعمال نفوذها وأموالها لدى عدد من السياسيين اللبنانيين للحيلولة دون انضمام لبنان، وقد مارست عن طريق العامل الاقتصادي ضغوطها على لبنان، لأن بوسعها مقاطعة توظيف الأموال، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى تكبيد لبنان خسائر فادحة[٥٥].

إن انقسام اللبنانيين إزاء تلك المسألة، وتحفظ عدد من القوى المارونية الموالية لفرنسا، وعلى ما قد تحققه العائلة الهاشمية من إحياء لمشاريعها الوحدوية في المشرق العربي التي تهدد كيان لبنان واستقلاله، كل تلك هي أسباب لتردد الرئيس كميل شمعون لاتخاذ قرار حاسم بشأن الانضمام رسمياً إلى الحلف[٥٦].

يبدو إن سياسة التحفظ التي اتبعها الرئيس كميل شمعون أسهمت في تخفيف حدة الانقسام الداخلي بشأن القضايا المطروحة، ولاسيما مسألة الأحلاف الغربية.

كان رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي كمال جنبلاط[٥٧] من أبرز القادة المعارضين للأحلاف الأجنبية، وكان الحزب الشيوعي[٥٨]، يشاطره الموقف على الرغم من كونه غير مرخص من الحكومة اللبنانية، وملاحقاً ومراقباً من قبل أجهزتها، وقد انضم إلى الحزبين فيما بعد قوى سياسية أخرى من بينها الهيأة الوطنية، والنجادة[٥٩]، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وعدد من الشخصيات السياسية المستقلة[٦٠].

أما موقف الاتحاد السوفيتي تجاه المعسكر الغربي، فنجده يعمل على تطويق النفوذ الغربي عن طريق الحدود الجنوبية المحاذية لمنطقة الشرق الأوسط ودعمه للحركات القومية في آسيا وأفريقيا التي عدها قوة تقدمية تستحق الدعم، وكذلك موقفه المساند للدول العربية، ولاسيما مصر في مسألة جلاء القوات البريطانية عن قناة السويس، ودعم سوريا في قضية نهر الأردن، عن طريق تلك المواقف الداعمة، كان الهدف المباشر هو الوقوف بوجه حلف بغداد[٦١].

ونتيجة للدعم السوفيتي وجدت كل من مصر وسوريا حليفاً قوياً، ساعدهما على مواصلة رفضهما للأحلاف الغربية وإصرارهما على عدم انضمام أي دولة عربية، ولاسيما لبنان والأردن إلى المشروعات الغربية(٦٢).

جاء المؤتمر الأفرو- أسيوي الذي عقد في مدينة باندونغ يوم ١٨ نيسان ١٩٥٥، ذلك الحدث الذي ولد فيه (موت عقدة النقص) لدى الشعوب المستضعفة، وقد حسم المؤتمر مسألة تفاهم العرب مع المجموعة الاشتراكية، وأيد القضية الفلسطينية، ومحاربة الأحلاف العسكرية الغربية، وشارك الوفد اللبناني برئاسة رئيس الوزراء سامي الصلح(٦٣)، والذي شكّل ورقة ضغط أساسية في عملية تراجع الحكومة اللبنانية عن الانضمام إلى حلف بغداد، فبعد عودة رئيس الوزراء سامي الصلح من المؤتمر ألقى في مجلس النواب بياناً يوم ١٢ أيار ١٩٥٥ حدد فيه سياسة لبنان الخارجية بثلاثة مبادئ، هي(٦٤):

أولاً: المحافظة على استقلال لبنان، وسيادته المطلقة، وسلامة كيانه.

ثانياً: التعاون إلى أقصى حد مع الدول العربية، وتعزيز ميثاق الجامعة العربية.

ثالثاً: تعزيز مركز لبنان الدولي.

بعد إكمال البيان تكلم عدد من النواب مبدين ملاحظاتهم على السياسة الخارجية التي انتهجتها الحكومة، وأُجل النقاش إلى اليوم التالي، وفي جلسة ١٣ أيار تحدث عبد الله اليافي، ووصف سياسة لبنان الخارجية بأنها غير متزنة وقال: "**إن الحكومة اللبنانية لم تلتزم منذ زيارة الأتراك لبيروت خط الحياد التي تطمئن إليها بقية الدول العربية**"(٦٥)، وأعرب أثناء حديثه عن ميوله لانضمام لبنان للتحالف المصري السعودي السوري، لما تحتويه من وجهة نظره على مواد توثق التعاون بين الدول المتحالفة، أكثر مما تحتويه جامعة الدول العربية، كما دعا إلى سياسة قومية

عربية لتحرير الدول العربية، ومواجهة الاستعمار، وطالب أن تعطي الدول العربية بعضها البعض هدنة إعلامية، وذلك تمهيداً لجمع الصفوف وتوحيدها[٦٦].

رد سامي الصلح رئيس الوزراء على ما جاء في حديث عبد الله اليافي، فتناول أولاً موضوع الهدنة الإعلامية بين الدول العربية، وقال: "**انه طلب بمجرد وصوله إلى مصر من عبد الناصر وصلاح سالم مراراً وتكراراً وقف الحملات في صوت العرب لكن شيئاً من هذا لم يحصل**"[٦٧]، وعن حلف بغداد، والحلف الثلاثي السعودي المصري السوري قال: "**إن لبنان لا يريد الانضمام إلى أي منهما، وأن لبنان يلزم الحياد ويتابع الوساطة بجمع الكلمة، وفيما إذا وقع لبنان على الميثاق الثلاثي يجب أن لا يبتعد العراق عنه**"[٦٨].

عقد مجلس النواب اللبناني جلسته يوم ١٤ أيار ١٩٥٥ وكاد المجلس أن يجمع على نقطة أساسية هي عدم قبول إقصاء العراق بأي شكل من الأشكال من الجامعة العربية[٦٩].

أعلن الفرد نقاش أن الدور الذي قام به لبنان "**بوساطته بين الدول العربية وإن لم يكن قد أدرك غايته حتى الآن انه ساعد بصورة ملموسة على تجنب وقوع كارثة الانشقاق والتفريق النهائي وتحويل الإخوة إلى العدوان وإلى خصومة لا خصومة بعدها**"[٧٠].

وافق المجلس في نهاية الجلسة بأكثرية الأصوات على اقتراح قدم من عددٍ من النواب بتأييد السياسة الخارجية للحكومة، وبالطلب إليها باستمرارها في مساعيها لتقارب وجهات النظر بين الدول العربية[٧١].

على الرغم من موقف الحكومة اللبنانية من حلف بغداد، إلا إن المد القومي الناصري لم يكن مطمئناً، وبنى موقفه على أساس عدد من المناقشات التي جرت في مؤتمر باندونغ[٧٢]، وعلى سبيل المثال تأييد الوفد اللبناني للموقف العراقي بشأن حق

دول العالم الثالث بالتحالف مع الدول الكبرى، وتسويغ انضمام العراق إلى حلف بغداد، فأخذ القوميون يضغطون من خلال المجلس النيابي بحجب الثقة عن حكومة سامي الصلح، فاضطر إلى تقديم استقالته يوم ١٩ أيلول ١٩٥٥[٧٣]، لفسح المجال أمام تشكيل حكومة جديدة هي حكومة رشيد كرامي[٧٤] في ١٩ أيلول ١٩٥٥، التي تبنت سياسة عدم الانحياز، والتقرب من محور سوريا – مصر، بيد أن الآمال التي عقدها القوميون اللبنانيون على الحكومة الجديدة سرعان ما تبددت بسبب موقف رئيس الجمهورية المغاير لموقف الحكومة إزاء سياسة عدم الانحياز، ورافق ذلك فشل الحكومة الجديدة في التوصل إلى اتفاق مع شركة البترول العراقية[٧٥] (IPC) واضطرت للاستقالة بعد مدة قصيرة من تشكيلها[٧٦].

بادر رئيس الجمهورية إلى تكليف عبد الله اليافي يوم ١٩ آذار ١٩٥٦ لتشكيل الحكومة الجديدة، ومع إن اليافي كان مقبولاً لدى عدد من أوساط قوى المعارضة على أنهَ مؤيد لسياسة مصر، فأنه لم يتخذ آنذاك موقفاً عدائياً من حلف بغداد، بل أعلن في بيان حكومته في مجلس النواب أن سياسة حكومته لا تبغي الدخول في حلف بغداد ولا أي حلف أجنبي آخر، بل ستعمل على إقامة علاقات طيبة مع جميع الدول العربية[٧٧].

إن السياسة التي انتهجها الرئيس كميل شمعون في تبديل رؤساء الوزارات كانت ترمي إلى امتصاص نقمة المعارضة تجاه سياسته المتعاطفة مع حلف بغداد، فيما كان وجود رئيس حكومة مؤيد لسياسة مصر يظهر سياسة رئيس الجمهورية، وكأنها تحاول الوقوف في منتصف الطريق بين المحورين المصري والعراقي، أو على الأقل تعمل على إقامة توازن بينهما داخل الحكم، لكن تلك السياسة لم تكن لتقنع اللبنانيين القوميين بأن موقف لبنان الرسمي يتبع سياسة حيادية إزاء صراع

المحاور بين الدول العربية، بل هي سياسة منحازة للمعسكر الغربي المتمثل إقليمياً بحلف بغداد.

ساءت علاقة لبنان مع سوريا على خلفية الموقف تجاه حلف بغداد في اثر رفض السلطات اللبنانية تسليم عناصر من الحزب القومي السوري المتهمة باغتيال العقيد عدنان المالكي(٧٨)، العنصر البارز في حزب البعث العربي الاشتراكي إلى سوريا، بحجة عدم وجود معاهدة ترعى هذا الموضوع(٧٩). ومما زاد العلاقات توتراً بين لبنان وسوريا التهديد الذي تلقته الأخيرة من العراق وتركيا بسبب انضمامها إلى الحلف المصري السعودي، الأمر الذي جعلها تطالب بعدد من الضمانات لأمنها من الاتحاد السوفيتي، ومن ثم عملت آنذاك على عقد صفقة سلاح صغيرة مع المعسكر الاشتراكي، وعن الجانب المصري كانت العلاقة نوعاً ما أقل توتراً، بسبب محاولة لبنان تبني سياسة الحياد(٨٠).

أخذت نوايا الالتحاق بحلف بغداد من قبل الجانب اللبناني تضمحل تدريجياً ، بسبب تدخل مصر الواضح، وبسبب دخول الاتحاد السوفيتي إلى الشرق الأوسط الذي أثر في موازين القوى المتحالفة مع الغرب، مما فرض على الرئيس كميل شمعون إعادة تقييم الوضع السياسي.

الخاتمة

نستنتج مما سبق إن الموقف اللبناني تجاه حلف بغداد قد تجلى بالنقاط الآتية:-

١- كان رغبت الحكومة اللبنانية الانضمام إلى الحلف للحصول على المساعدات العسكرية والمالية والاقتصادية من الولايات المتحدة الأميركية .

٢- كانت ترجو في حال انضمامها الحصول على ضمانات من العراق وسائر دول الحلف ضد احتمال قيام سوريا بضم لبنان وإدماجها بدولة واحدة.

٣- جاء موقف جامعة الدول العربية المعارض لحلف بغداد ليوضح الموقف أمام لبنان ويؤكد خطورة انعكاسه فيما إذا انضم لبنان إلى الحلف على الصعيدين الداخلي والخارجي .

٤- خوف لبنان على الصعيد الخارجي من مصر والمملكة العربية السعودية المعارضين للحلف ، والذين كانا بوسعهما مقاطعة السياحة وتوظيف الأموال في لبنان ، فضلاً عن وجود أكثر من ٤٠ إلف لبناني عاملين في مصر ، والى حجم التعامل التجاري بين البلدين، ولاسيما مصر كانت المستورد الأكبر للفاكهة اللبنانية .

٥- حذر الحكومة اللبنانية من حدوث أزمة سياسية ، لان الخلاف الدائر بين الرئيس كميل شمعون والمعارضة كان يدور اساساً حول سياسته الخارجية، وبالتالي حاولت الحكومة الحفاظ على سياستها الحيادية على الرغم من ميولها آنذاك باتجاه الأحلاف الغربية.

٦- إن موقف لبنا على الحياد جعله يستفيد مادياً من الحكومتين السعودية والعراقية، فهو في حال انضمامه إلى احد الحلفين، حلف بغداد أو التحالف المصري-

السعودي– السوري، سيؤدي إلى توقف المعونات المادية التي كان يحصل عليها من الطرفين .

٧- كان للتيارين المتنازعين في لبنان الدور الواضح على سياسة الحكومة ، وحذرها، فالتيار المسيحي يميل إلى الغرب ويشدها إلى التحالف معه، والتيار المسلم الذي يدعو إلى الابتعاد عن التحالفات الغربية والدعوة إلى التحالف مع القومية العربية.

مصادر وهوامش البحث

---

(١) سياسة الاحتواء : وهي السياسة التي دعا إليها سفير الأمم المتحدة ، وتقوم على مهاجمة الاتحاد السوفيتي والاكتفاء بالضغط الاقتصادي والدبلوماسي والعمل المخابراتي .

http://ejabat.google.com/ejabat/thread?tid

(٢) جون فوستر دالاس: (١٨٨٨ – ١٩٥٩)، درس في جامعة السوربون في فرنسا، اختص في القانون الدولي، تولى وزارة الخارجية في عهد الرئيس أيزنهاور (١٩٥٣ – ١٩٥٩)، وعمل مستشاراً للشؤون الخارجية، وينتمي إلى الحزب الجمهوري، واشتهر بعدائه للشيوعية ودول عدم الانحياز، وأدى دوراً مهماً في إنشاء سياسة الأحلاف الغربية ضد الاتحاد السوفيتي . ينظر: عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص٢٦٢ ؛ علاء كاظم نورس، ثورة ١٤ تموز في تقارير الدبلوماسيين البريطانيين، الدار الوطنية للنشر، بغداد، ١٩٩٠، ص٥٤.

(٣) Royal Institute of International Affairs, Document on international Affairs ١٩٥٣, Oxford University press, London, ١٩٥٦, P. ٥٨ ;

علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية ١٩٤٥ – ١٩٨٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩، ص١٠٦ – ١١١.

(٤) U.S. Dept of State, Document on Foreign Policy ١٩٥٠ – ١٩٥٥, Vol. II, P. ٢٧١٧ ;

غسان سلامة، السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١، ص٥٨.

(٥) كميل شمعون: (١٩٠٠ – ١٩٨٧)، ولد في دير القمر، نفي مع والده إلى الأناضول (١٩١٦ – ١٩١٨) لمعارضته السلطات العثمانية في لبنان، وفي عام ١٩٢٣ دخل معهد الحقوق اليسوعيين، انتخب مفوضاً لقصر العدل ممثلاً لنقابة المحاميين بين عامي (١٩٣٣ – ١٩٣٤) ، عين عام ١٩٤٣ أول وزير مفوض للبنان في لندن، أصبح وزير سبع مرات بين عامي (١٩٣٧ – ١٩٨٤)، ترأس الوفد اللبناني في مؤتمر الطاولة المستديرة في لندن بين عامي (١٩٤٥ – ١٩٤٦)، وفي عام ١٩٤٨ مثل لبنان في هيئة الأمم المتحدة، له مؤلفات عديدة، تولى رئاسة الجمهورية اللبنانية (١٩٥٢ – ١٩٥٨)، تعرض لأكثر من محاولة اغتيال، توفي عام ١٩٨٧. للمزيد من التفاصيل ينظر: الياس الديري، من يصنع الرئيس، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٢، ص٣٠٣ – ٣٠٤.

(٦) صائب سلام: (١٩٠٥ – ٢٠٠٠)، سياسي لبناني، انتخب نائباً عدة مرات في بيروت بين عامي (١٩٤٧ – ١٩٥٢)، وأصبح رئيساً للوزراء بين عامي (١٩٥٢ – ١٩٧٣)، كان من أشد المعارضين للرئيس كميل شمعون. للمزيد من التفاصيل ينظر: شكري نصر الله ، مذكرات قبل أوانها، شركة المطبوعات، بيروت، ٢٠٠١، ص١٣٢.

(٧) للمزيد من التفاصيل بشأن المحادثات ينظر: حليم سعيد أبو عز الدين، تلك الأيام مذكرات وذكريات، منشورات دار الآفاق الجديد، بيروت، ١٩٨٢، ج١، ص٤٢٦ ؛

U.S Dept of State, Foreign Relation of the United States ١٩٥٢ – ١٩٥٤, The Near and Middle East, Washington, D.C, Government Printing office, ١٩٨٦, ١٩٦١, Vol. g, PP.٦٤-٧٨.

(٨) حليم سعيد أبو عز الدين ، المصدر السابق ، ص٧٩.

(٩) للتفاصيل ينظر: تقارير السفارة الأميركية في بيروت إلى وزارة الخارجية الأميركية:

Embassy in Beirut to Dept. Of state el (July ٢٨ ١٩٥٤) ٦٨٣ A.S. Msp١٨\٠٥٤ (U.S.N.A.).

(١٠) علي الدين هلال، المصدر السابق، ص١١٦ – ١١٧.

(١١) جريدة الحياة اللبنانية، العدد ٢٤٩٢، ٢٣ شباط ١٩٥٤، ص١.

(١٢) نقلاً عن: كمال جنبلاط، حقيقة الثورة اللبنانية، دار النشر العربية، بيروت، ١٩٥٩، ص٦١ – ٦٢ ؛ سليمان تقي الدين، التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية ١٩٢٠ – ١٩٧٠، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٧، ص١٨٢ .

(١٣) العروة الوثقى: رابطة سياسية إسلامية، أسسها جمال الدين الأفغاني (١٨٣٨ – ١٨٩٧)، تركز أتباعها في مصر والهند، وقاومت الاستعمار البريطاني، استهدفت إقامة جامعة إسلامية تربط العالم الإسلامي، والعروة الوثقى اسم المجلة الناطقة باسم هذه الرابطة، أطلق التنظيم القومي الذي نشأ في الجامعة الأميركية في بيروت اسم جمعية العروة الوثقى على تنظيمه، وكانت من ضمن أهداف الجمعية مناصرة الولايات المتحدة الأميركية في سعيها لإزاحة الاستعمار القديم (فرنسا – بريطانيا) من المنطقة. للمزيد من التفاصيل ينظر: سعد

سعدي، معجم الشرق الأوسط (العراق– سورية– لبنان– فلسطين)، دار الجيل، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص٢٨٤.

(١٤) جريدة النهار اللبنانية، العدد ٥٦١٠، ٢ نيسان ١٩٥٤، ص٢ ؛ عباس أبو صالح، الأزمة اللبنانية عام ١٩٥٨ في ضوء وثائق يكشف عنها أول مرة، العربية للمنشورات، بيروت، ١٩٩٨، ص٤٩.

(١٥) عبد الله اليافي : (١٩٠١ – ١٩٨٦)، ولد في بيروت، درس الحقوق وتولى رئاسة الحكومة في عهد الانتداب الفرنسي مرتين ١٩٣٨ و١٩٣٩، وتولى رئاسة الحكومة اللبنانية عدة مرات في عهد الاستقلال خلال السنوات ١٩٥١، ١٩٥٤، ١٩٥٦، وشارك في انتفاضة عام ١٩٥٨ ضد حكومة الرئيس كميل شمعون، وعين رئيساً للوزراء عام ١٩٦٦، و١٩٦٨. عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص٣٧٠ – ٣٧١.

(١٦) محاضر مجلس النواب اللبناني، جلسة ٣٠ آذار ١٩٥٤، ص٣٣٩.

(١٧) صلاح سالم: (١٩٢٠ – ١٩٦٢)، ضابط وسياسي مصري، ولد بمدينة بستكات في السودان، تخرج في الكلية الحربية عام ١٩٣٨، وكلية أركان حرب عام ١٩٤٨، اشترك في حرب فلسطين ١٩٤٨، وشارك في ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢، عين وزيراً للإرشاد القومي وشؤون السودان عام ١٩٥٣ – ١٩٥٦، ورئيس تحرير جريدة الجمهورية، توفي في عام ١٩٦٢. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد شفيق غربال وآخرون، الموسوعة العربية الميسرة، دار الشعب ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥، ج١، ص١٢٨.

(١٨) عبد الحميد غالب: هو السفير المصري في لبنان، كان يتصرف من مركز القوة والسلطة، إذ لم يكن سفيراً فحسب بل كان أكثر من سفير وأخطر من دبلوماسي، حتى قيل انه المندوب السامي المصري في لبنان، وبحكم منصبه ووجوده في لبنان كان هو صلة الوصل بين القاهرة وغالبية السياسيين اللبنانيين المناهضين لحكم الرئيس كميل شمعون. للمزيد من التفاصيل ينظر: عادل مالك، ١٩٥٨ – القصة – الأسرار – الوثائق، دار سائر المشرق، بيروت، ٢٠١١، ص٤٧.

(١٩) الفرد نقاش: (١٨٨٦ – ١٩٧٨)، ولد في بلدة حصرون شمال لبنان، انتقل إلى باريس عام ١٩٠٧ لإكمال دراسته في الحقوق، انتقل بعدها إلى القاهرة وعمل في المحاماة، كان من أبرز الذين طالبوا بالوصايا الفرنسية على لبنان، عين رئيساً للجمهورية اللبنانية يوم ٤ نيسان ١٩٤١، ثم أقيل من الحكم عام ١٩٤٣، توفي عام ١٩٧٨. للمزيد من التفاصيل ينظر: اسكندر الرياش، رؤساء لبنان كما عرفتهم، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٠، ص٨٦.

(٢٠) أرشيف وزارة الخارجية اللبنانية، بيروت، الاجتماع الثالث لحلف بغداد، ٦ آذار ١٩٥٥، ص٢؛ خالد ممدوح الكردي، إشكالية العلاقة بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة في لبنان ١٩٣٤ – ١٩٧٦، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بيروت العربية، ٢٠٠٩، ص١٩٦.

(٢١) نقلاً عن: الياس الديري، المصدر السابق ، ص٢٩٣ –٢٩٣.

(٢٢) المصدر نفسه، ص٢٩٣ – ٢٩٤.

(٢٣) المصدر نفسه، ص٢٩٤ – ٢٩٥.

(٢٤) المصدر نفسه، ص٢٩٥.

(٢٥) عدنان مندريس: (١٨٩٩ – ١٩٦١)، ولد في ضواحي أزمير، تعلم في المدرسة الأميركية، ثم درس الحقوق في جامعة أنقرة، اشترك عام ١٩٤٦ مع جلال بايار في تأليف الحزب الديمقراطي الذي تزعم المعارضة في المجلس الوطني حتى عام ١٩٥٠، كان من دعاة التعاون مع الغرب، ومناهضاً لسياسة التقارب مع الدول الاشتراكية، رئيس وزراء تركيا عام ١٩٥٠، وقع حلف بغداد مع نوري السعيد في شباط ١٩٥٥، أبعد عن الحكم عام ١٩٦٠ بالانقلاب العسكري الذي قام به جمال كورسيل، قدم إلى المحاكمة ونفذ فيه حكم الإعدام عام ١٩٦١. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد شفيق غربال وآخرون، المصدر السابق، ج١، ص١٧٥١.

(٢٦) أحمد خليل محمودي ، لبنان في الجامعة العربية ١٩٤٥ – ١٩٥٨، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٤، ص٢٥٠.

(٢٧) فتحي عباس خلف الجبوري، العلاقات العراقية – اللبنانية ١٩٣٩ – ١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٣، ص٦٤ ؛ فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، دراسة في العلاقات العربية – العربية والعربية – الدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص٧٨.

(٢٨) رياض إبراهيم خلف السبعاوي ، العلاقات–اللبنانية الأمريكية ١٩٥٨–١٩٦٧، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية ، جامعة الموصل ، ٢٠١٠ ، ص٣٤.

(٢٩) نقلاً عن: زهير إبراهيم، الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في لبنان ١٩٤٣ – ١٩٥٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجامعة اللبنانية، ١٩٩٣، ص٣٧٩ ؛ جريدة النهار اللبنانية، العدد ٥٨٥٤، ١٨ كانون الثاني ١٩٥٥، ص١ – ٢.

(٣٠) فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣ – ١٩٥٨، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٧٨، ص٣٦٧.

(٣١) كان الوفد العراقي برئاسة فاضل الجمالي وعضوية كلاً من برهان الدين باش أعيان وزير الخارجية بالوكالة، ونجيب الراوي سفير المملكة العراقية في مصر وخليل إبراهيم. ينظر: أحمد خليل محمودي، المصدر السابق، ص٢٥٢.

(٣٢) نقلاً عن: فكرت نامق عبد الفتاح، المصدر السابق، ص٣٦٨.

(٣٣) نقلاً عن: أمين سعيد، الثورة من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦، دار إحياء الكتب العربي، القاهرة، د.ت، ص٢١٥ – ٢١٦.

(٣٤) المصدر نفسه، ص٢١٨.

(٣٥) إن السبب من تشكيل وفد يتوجه إلى العراق هو عدم حضور نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي بحجة المرض ، ولتفادي الخلاف والقطيعة أجريت المحاولة ، لكن نوري السعيد أصر على موقفه . للتفاصيل ينظر . ولدمار غولمن، عراق نوري السعيد ، مؤسسة الإنتاج الطباعي، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص٧٦.

(٣٦) محمود رياض، مذكرات (١٩٤٨ – ١٩٧٨)، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٧، ج٢، ص٥٩.

(٣٧) المصدر نفسه، ج٢، ص٥٩.

(٣٨) نقلاً عن: جريدة البيرق اللبنانية، العدد ٦٨٤٩، ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٥.

(٣٩) علي الدين هلال ، المصدر السابق ، ص١٢٣.

(٤٠) ممدوح محمد منصور ، الصراع الأميركي- السوفيتي في الشرق الأوسط ، مكتبة مدبولي ، مصر ، ١٩٩٥ ، ص١٢٢-١٢٣.

(٤١) ببير روندو ، مستقبل الشرق الأوسط ، ترجمة نجدة هاجر وسعيد الغز ، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر ، بيروت ، ١٩٥٩ ، ص١٧٠.

(٤٢) جريدة النهار اللبنانية، العدد ٥٩٠٨، ٢٢ آذار ١٩٥٥، ص٢.

(٤٣) المصدر نفسه ، ص٢ – ٤.

(٤٤) نادية كرامي ونواف كرامي، المصدر السابق، ص٣٢.

(٤٥) وهو المشروع الذي طرحه نوري السعيد وسبق أن رفضه المسؤولين اللبنانيين، كما رفضوا مشروع سوريا الكبرى، عصمت السعيد ، نوري السعيد رجل الدولة والإنسان، نيويورك للترجمة والنشر، ١٩٩٢ ، ص٧٥-٧٦.

(٤٦) P.R.O, Fo.٣٧١\١٢\٦٠٥ "Annual Report for ١٩٥٥ on the Lebanon, Tan. ١. ١٩٥٦ ;

بشارة الخوري، حقائق لبنانية، منشورات أوراق لبنانية، بيروت، ١٩٦١، ج٢، ص٢٧٦ – ٢٧٧.

(٤٧) Camille Chamoun, Op. Cit., P. ٢٦٤.

(٤٨) Ibid , p .٢٦٥ .

(٤٩) صحيفة الأنباء اللبنانية، العدد ١٦٣، ٨ نيسان ١٩٥٥ ؛ جهاد مجيد محي الدين، حلف بغداد، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٠، ص٤٠٣ ؛ فواز جرجس، المصدر السابق، ص٧٨.

(٥٠) وقع الحلف في دمشق في ٢ آذار ١٩٥٥ وانضمت إليه المملكة العربية السعودية في ٦ آذار من العام نفسه، سامي الصلح، مذكرات سامي بك الصلح ١٨٩٠ – ١٩٦٠، منشورات مكتبة الفكر العربي، د.م.ط، ١٩٦٠، ج٢، ص٢٦٦

(٥١) المصدر نفسه ، ص٢٦٧.

(٥٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى، الأزمة اللبنانية (أصولها – تطورها – أبعادها)، معهد البحوث والدراسات الغربية، القاهرة، ١٩٧٨، ص٦٠٣.

(٥٣) المصدر نفسه ، ص٦٠٤.

(٥٤) جريدة العمل اللبنانية، العدد ٢٧٦٢، ٢١ نيسان ١٩٥٥، ص١.

(٥٥) جورج لنوفنسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة: جعفر الخياط، ط٢، دار المتنبي، بغداد، ١٩٦٥، ص٧٤ ؛ إبراهيم علوان، مشكلات الشرق الأوسط، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٨، ص١٣٠.

(٥٦) عباس أبو صالح، المصدر السابق، ص٤٩ ؛ ممدوح محمد منصور، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط، د.م.ط، د.ت، ص٢٧.

(٥٧) كمال جنبلاط: (١٩١٧ – ١٩٧٧)، ولد في بلدة المختارة في جبل لبنان، وهو من عائلة درزية، أكمل دراسته الابتدائية في بلدته عام ١٩٢٨، والثانوية ١٩٣٦، درس الحقوق وعلم الاجتماع والفلسفة في جامعة القديس يوسف في بيروت، وفي جامعة السوربون عام ١٩٣٧، أسس عام ١٩٤٥ الحزب التقدمي

الاشتراكي، أصبح وزير الاقتصاد والزراعة والشؤون الاجتماعية عام ١٩٤٧ ، قاد ثورة شعبية عام ١٩٥٢ ضد بشارة الخوري، أيد كميل شمعون ثم ما لبث أن انقلب ضده نتيجة سياسته الموالية للغرب، شارك في الانتفاضة الشعبية عام ١٩٥٨، اغتيل يوم ١٦ آذار عام ١٩٧٧، وخلفه في رئاسة الحزب ابنه وليد جنبلاط. للمزيد من التفاصيل ينظر : فتحي عباس خلف الجبوري، العلاقات العراقية – اللبنانية ١٩٣٩ – ١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٣، ص٣٥.

(٥٨) الحزب الشيوعي اللبناني: عقد المؤتمر الأول للحزب الشيوعي في سوريا ولبنان يوم ٢٤ تشرين الأول ١٩٢٤، بقي الحزب الشيوعي سرياً واتخذ اسماً رسمياً (حزب الشعب اللبناني) الذي أجيز عام ١٩٢٥، أوقف نشاطه عام ١٩٢٦ بسبب موقفه ضد السلطات الفرنسية، ثم سمح للحزب بالعمل العلني بين عامي (١٩٣٦ – ١٩٣٧) لارتباطه بالحزب الشيوعي الفرنسي، وفي عام ١٩٤٣ استقل الحزب اللبناني الشيوعي عن الحزب السوري . للمزيد من التفاصيل ينظر: نهاد حشيشو، الأحزاب في لبنان، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٨، ص٨٨ ؛ قدري قلعجي، تجربة عربي في الحزب الشيوعي، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت، ص٢١.

(٥٩) النجادة: منظمة انبثقت عن جمعية الكشاف المسلم في لبنان، أسسها الشباب العربي القومي يوم ١٠ تشرين الثاني عام ١٩٣٧ ، حل حزب النجادة يوم ٨ تموز ١٩٤٩ بأمر الحكومة، وبقى أعضاءه يعملون سراً حتى عام ١٩٥٠ عندما أجيز الحزب باسم جديد هو الحزب اللبناني اليعربي، وفي عام ١٩٥٤ تقدم أعضاء الحزب بطلب إعادة اسم حزب النجادة فوافقت الحكومة رسمياً يوم

١٤ نيسان ١٩٥٤، للمزيد من التفاصيل ينظر: مصباح أمين قليلات، دليل لبنان والعراق، بيروت، ١٩٤٨، ج٢، ص٢٥٦ – ٢٥٩ ؛ نهاد حشيشو، المصدر السابق، ص٥٩.

(٦٠) نبيل فرنجية وزينة فرنجية، حميد فرنجية لبنان الآخر نحو الحرية، تعريب: جورج أبي صالح، ملف العالم العربي، ج١، لبنان، ١٩٩٣، ج٢، ص٧٠ – ٧٢؛ صادق السوداني، نظام كميل شمعون ١٩٥٢ – ١٩٥٨، مجلة المؤرخين العراقية، مطبعة آفاق عربية، العدد الثاني، بغداد، ١٩٨٢، ص٢٨.

(٦١) نقولا ناصيف، كميل شمعون آخر العمالقة، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٨٨، ص٧٧ – ٧٨؛

George Kohin, The Asian African Conference, Indonesia, Itaca, Conrnell University press, ١٩٥٦, PP. ٢٣ – ٢٤.

(٦٢) Camille Chamoun, Op. Cit., P.٢٧٣.

(٦٣) نقلاً عن: سامي الصلح، لبنان العبث السياسي والمصير المجهول، ط٢، دار النهار للنشر، بيروت، ٢٠٠٤، ص٣٧٩.

(٦٤) محاضر مجلس النواب اللبناني، جلسة في ١٢ أيار ١٩٥٥، ص٦٩٨ – ٧٢٢.

(٦٥) المصدر نفسه، الجلسة الثامنة في ١٣ أيار ١٩٥٥، ص٧٢٥ – ٧٢٨.

(٦٦) المصدر نفسه، ص٧٢٨.

(٦٧) المصدر نفسه، ص٧٢٨.

(٦٨) المصدر نفسه، ص٧٢٨.

(٦٩) المصدر نفسه، الجلسة التاسعة في ١٤ أيار ١٩٥٥، ص٧٣٣.

(٧٠) المصدر نفسه.

(٧١) المصدر نفسه، ص٧٣٥.

(٧٢) لمعرفة تفاصيل ما توصل إليه المؤتمر ينظر: خالد ممدوح الكردي، المصدر السابق، ص٢٠٣.

(٧٣) سامي الصلح، لبنان العبث السياسي والمصير المجهول، ص١٩٧ – ١٩٨.

(٧٤) رشيد كرامي: (١٩٢١ – ١٩٨٧)، سياسي ورجل دولة لبناني، ولد في طرابلس، درس الحقوق في القاهرة، تولى العديد من المناصب الوزارية، شغل منصب رئيس الوزراء عام ١٩٤٥، انتخب نائباً عن طرابلس عام ١٩٥١، تولى رئاسة الوزراء في الأعوام ١٩٥٥، ١٩٥٨ ١٩٦١، ١٩٦٦، ١٩٧٥، كان على خلاف مستمر مع رئيس الجمهورية سليمان فرنجية، اغتيل في حادث طائرة يوم١ حزيران ١٩٨٧. للمزيد من التفاصيل ينظر: سعد سعدي، المصدر السابق ، ص٣٤١.

(٧٥) شركة البترول العراقية: تأسست الشركة في عام ١٩١٢ باسم شركة البترول التركية، كان تشكيلها من أجل التنقيب عن النفط داخل العراق، وأخذت ذلك الاسم لأن العراق كان مقاطعة تابعة للدولة العثمانية، قامت الشركة باستخراج النفط لأول مرة في حقل بابا كركر في عام ١٩٢٧. للمزيد من التفاصيل ينظر: شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، تاريخ الدخول ١٣ آذار ٢٠١٣.

http://www.openoil.net/wiki/ar/index.

(٧٦) استمرت حكومة رشيد كرامي حوالي خمسة أشهر. ينظر: سامي الصلح، احتكم إلى التاريخ، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٠، ص١٣٥؛ جان ملحة،

الوزارات اللبنانية وبياناتها ١٩٤٣ – ١٩٨١، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨١، ص١٤٩.

(٧٧) جان ملحة، المصدر السابق، ص١٥٥.

(٧٨) عدنان محمد شمس الدين المالكي: (١٩١٩ – ١٩٥٥)، ولد في دمشق، تخرج في الكلية العسكرية في حمص عام ١٩٣٩، شارك في انقلاب حسني الزعيم يوم ٣٠ آذار ١٩٤٩، اعتقل في عهد أديب الشيشكلي، بعد إطلاق سراحه عين معاون رئيس الأركان العامة في الجيش بعهد رئاسة هاشم الأتاسي، له دور في استمالة الجيش إلى حزب البعث، اغتيل على يد رقيب في الجيش السوري يوم ٢٢ نيسان ١٩٥٥، واغتياله كان محاولة لإحداث مشكلة بين سوريا ومصر، وكذلك إحداث تفكك في الجيش السوري. للمزيد من التفاصيل ينظر: وليد المعلم، تاريخ سوريا ١٩١٨ – ١٩٨٥، دمشق، ١٩٨٥، ص١٨٨ – ١٨٩.

(٧٩) خالد ممدوح الكردي، المصدر السابق، ص٢٠١ ؛ عز الدين ذياب، أكرم الحوراني كما أعرفه، بيان للنشر، لبنان، ١٩٩٨، ص٨٠ – ٨١.

(٨٠) عباس أبو صالح، المصدر السابق، ص٥٣.